

مفهوم وأهمية المدن الصديقة لكبار السن

في الأول من أكتوبر من كل عام تحتفل دول العالم باليوم العالمي لكبار السن، ويعود الهدف من تخصيص هذا اليوم بشكل أساسي إلى الرغبة في رفع الوعي الرسمي والمجتمعي بالقضايا والحقوق والاحتياجات المختلفة المتعلقة بالأشخاص من كبار السن حول العالم وتمكينهم من العيش بكرامة واستقرار والمشاركة في الحياة اليومية للمجتمعات بفعاليتها المتنوعة.

تشير البيانات السكانية الصادرة عن الأمم المتحدة بأن عدد ونسبة الأشخاص المصنفين ضمن فئة كبار السن ممن هم في سن الستين وما فوق من إجمالي عدد السكان ترتفع بشكل مستمر في جميع مناطق العالم وبالأخص في المدن والمراكز الحضرية وذلك بسبب التحسن الكبير في مستوى وتغطية الرعاية الصحية وتحسن ظروف العمل والحياة وتوفير الغذاء وتعزيز النظام المناعي للإنسان بشكل عام وبالتالي ارتفاع العمر الافتراضي بشكل كبير وملحوظ.

هذا وتشير تلك البيانات إلى أن إجمالي عدد كبار السن حول العالم في نهاية عام 2019 قد وصل إلى 703 مليون نسمة أي بنسبة إجمالية تبلغ 16%. وتتفاوت نسبة كبار السن في المناطق والأقاليم الجغرافية المختلفة حول العالم، حيث يتصدر إقليم شرق وجنوب شرق آسيا العالم بإجمالي 261 مليون مسن وتتبعها قارتي أوروبا وأمريكا الشمالية بأكثر عن مئتي مليون شخص لكل منهما. وتبرز التنبؤات المستقبلية بأنه وبحلول العام 2050 سيصبح واحد من كل ستة أشخاص من سكان العالم من كبار السن أي بنسبة 22% من إجمالي سكان الكرة الأرضية، بعدد إجمالي يفوق المليار ونصف المليار إنسان.

النمو الكبير والسريع في عدد السكان من كبار السن يتطلب تبني منهجية استباقية للتعامل الناجع والفعال مع هذا التحول الديموغرافي الجذري في التركيبة السكانية خلال المراحل القادمة، من خلال فهم الآثار المترتبة على هذا التحول والمتطلبات الناتجة عنه وبالتالي وضع السياسات والخطط والبرامج التي تمكن المجتمعات من تحقيق أفضل النتائج والمخرجات الممكنة، والتحسين المستمر في أدائها.

لعل من أهم السياسات والحلول التي يجب إعطاؤها الأهمية الكافية، هي العمل على تبني الخطوات اللازمة لخلق مدن ومجتمعات صديقة ومراعية للسن ويرجع أهمية ذلك إلى أن معظم كبار السن كما ذكرنا سابقا هم من قاطني المدن والمراكز الحضرية بمختلف أحجامها ومواقعها

وقد أمضوا فيها معظم حياتهم كأعضاء نشطين ساهموا في بناء اقتصاداتها وخدماتها وشاركوا في الحياة العامة بمختلف جوانبها.

مفهوم المدن والمجتمعات الصديقة والمراعية لكبار السن هي المدن التي تمكن سكانها من مختلف الفئات العمرية من المشاركة النشطة والتلقائية في الأنشطة والفعاليات المجتمعية وتعامل الجميع باحترام وفي بيئة معيشية مادية ومعنوية دامجة وحاضنة للجميع تضمن أفضل مستويات جودة الحياة وعلى قدم المساواة بغض النظر عن سنهم، وتحترم خياراتهم المعيشية وفي بيئة يشعرون بها بالأمان والانتماء والأهمية. للتوصل إلى تحقيق مجتمع ومدينة صديقة ومراعية للسن يجب العمل على ستة محاور أساسية تتلخص فيما يلي.

أولاً: توفير خيارات اسكانية مناسبة ومتوائمة مع احتياجات وتطلعات والإمكانيات المالية للأشخاص كبار السن، حيث أنه من الضروري أن تكون الوحدات السكنية مصممة ومنفذة بحيث تناسب تفاوت القدرات البدنية والحسية للفئات المجتمعية المختلفة وتعزز من فرص حمايتهم من الحوادث والإصابات ويسهل عليهم استخدام المرافق والمساحات المنزلية بسهولة وأمان. وكما يجب العمل على توفير هذه الخيارات السكنية في المواقع والمناطق المخدومة بخيارات وسائل النقل العام والمشى.

ثانياً: توفير وسائل التنقل والمواصلات المناسبة التي تضمن سهولة ويسر وأمان وصول الأشخاص من كبار السن إلى مختلف الأنشطة والمواقع التي قد يحتاجونها في حياتهم اليومية، ويتحقق ذلك من خلال توفير ممرات المشاة المتصلة والمناسبة والخالية من العوائق بالإضافة إلى وجود بدائل المواصلات العامة المختلفة التي تقدم بكلفة مناسبة وقريبة من الأحياء السكنية وتتمتع بسهولة الاستخدام وتمنح أولوية الاستخدام والجلوس على المقاعد لكبار السن.

ثالثاً: توفير الفراغات والمساحات العامة والحدائق والمساحات الخضراء وأماكن الترفيه والنشاط البدني واللقاءات والتواصل الاجتماعي الخارجية وبحيث تكون سهلة وآمنة الوصول والاستخدام ومظلة للحماية من عوامل الطقس المختلفة ومزودة بالمقاعد والأجهزة الرياضية التي تناسب جميع الأعمار وتتسم بالهدوء بشكل عام وتمنح كبار السن فرص ترفيهية وتنشيطية تعزز من صحتهم النفسية والبدنية وتقلل من فرص إنعزالهم اجتماعياً.

رابعاً: توفير خدمات الرعاية الصحية المناسبة لاحتياجات كبار السن، ويتطلب هذا الأمر وجود نظام رعاية صحية يركز على التخصصات الطبية ذات العلاقة بطرق الوقاية وعلاج الأمراض الناتجة عن كبر السن والشيخوخة وتوفير خدمات الرعاية المنزلية وخدمات الطوارئ.

خامساً: توفير المعلومات والأخبار عبر وسائل الاتصال المختلفة والتأكد من سهولة وإمكانية استخدامها من قبل الجميع بمن فيهم الأشخاص من كبار السن دون وجود موانع لتحقيق ذلك، ويعتبر هذا الأمر أساسياً في تمكين كبار السن من البقاء على اتصال مع المجتمع ومعرفة الأنشطة والأخبار المهمة وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في الحياة العامة والفعاليات المختلفة وفق اختياراتهم الشخصية.

سادساً: العمل على إيجاد مجتمع واع يحترم ويحرص على احتواء ودمج جميع أفرادهم بمن فيهم كبار السن من خلال بث قيم احترام الفروقات الشخصية واختلاف الفئات العمرية وتنفيذ الأنشطة والفعاليات الاجتماعية والترفيهية التي تقوم على التقاء وتفاعل الأجيال المختلفة، وكما قد يتطلب الأمر إصدار تشريعات لحماية حقوق الأشخاص من كبار السن من الإهمال والإساءة والاستغلال.

الوصول إلى تحقيق مجتمع ومدينة صديقة ومراعية لكبار السن هو عملية مستمرة ودائمة التطوير والتحسين والعمل على الارتقاء بما تم تحقيقه من نتائج في هذا المجال إلى مستويات أفضل، وهناك حاجة ماسة إلى تبني القيادات المحلية والوطنية ودعمهم لمثل هذه السياسات وبث الوعي في المؤسسات الرسمية والخاصة والمجتمعية المعنية بالملفات المختلفة ذات العلاقة بحقوق واحتياجات كبار السن وجهود دمجهم، وتمكينهم من التمتع بحياة نشطة وفاعلة ومشاركة في الحياة العامة تنعكس بالإيجاب عليهم وعلى المجتمع برمته.



د. سالم علي الشافعي

أستاذ وخبير التخطيط الحضري

salemalshafiee@gmail.com